الأنباء
الثلاثاء 26 فبراير 2013

ميقاتي يرد على المضربين: لن أقوم بدعسة ناقصة!

سليمان: أرفض قانوناً يجر البلد إلى الانقسام
وبري: أرفض دعوة البرلمان في غياب «المستقبل» وجنبلاط

الجدل مستمر حول قانون الانتخابات، بعيدا عن المنابر الإعلامية، المشغولة عمليا بتحركات هيئة التنسيق النقابية التي نجحت أمس في إقفال المدارس الرسمية والخاصة، متوعدة بما هو أشد غدا الاربعاء.

وجديد الانتخابات ما نقل عن لسان رئيس مجلس النواب نبيه بري حول عدم دعوة الهيئة العامة للمجلس في حال تغيبت كتلة المستقبل واعترضت كتلة جبهة النضال.

وقال بري: لن أدعو الى جلسة نيابية دون توافق، وتابع قائلا: أنا لست مديرا للجلسات، بل أنا من أساس الميثاق ويقدر جيدا مصلحة البلد. وكان زوار الرئيس ميشال سليمان نقلوا عنه القول مجددا، انه يرفض اعتماد أي قانون يأخذ البلد الى الانقسام، وانه اذا كانت التضحية بمقعد من هناك أو هناك في سبيل الحفاظ على التنوع ضمن الوحدة، فهذه مفخرة لمن يقوم بذلك، لأنه تنازل للوطن كدعامة لحفظه وليس لتحلله.

ويضيف الرئيس سليمان قائلا: اذا تمكن المسيحيون من انتخاب كامل نوابهم وفق قانون معين والمقصود هنا الارثوذكسي فعلينا النظر الى ما سينتجه قانون كهذا عند الطوائف الاخرى، وهل نحن ذاهبون نحو التطرف، وهل يناسب المسيحي أن يصبح عند تطرف يقابله تطرف آخر؟ بالتأكيد لا.. فلا المسيحي ولا المسلم يريد ذلك. من جهته، النائب وليد جنبلاط، يرى أن أفضل مخرج يمكن اعتماده هو مشروع الحكومة الانتخابي مع بعض التعديلات.

ودعا العقلاء الى السعي جديا للخروج من المأزق، وبلورة المخارج المطلوبة، وشدد عبر جريدة «السفير» على إجراء الانتخابات في موعدها، مؤكدا أن فكرة التمديد للمجلس مرفوضة، مشيرا الى أنه لم يقطع الامل وصولا الى صيغة توافقية، وقال جنبلاط ان التوافق مازال ضروريا أكثر من أي وقت. محذرا من التسليم بعدم التوافق لأنه يعني التسليم بتدمير البلد.

جنبلاط أكد في مجال آخر أن لديه معلومات بأن الرئيس بري لن يسمح بإقرار المشروع الارثوذكسي لأن مكونات أساسية من الشعب اللبناني غائبة عنه. ورأى النائب جمال الجراح عضو كتلة المستقبل ان الهامش الاوسع للتوافق الانتخابي يكمن في المشاريع المختلطة المطروحة على طاولة البحث، مشيرا الى أن الصيغة التي يجري التشاور لإنتاجها مع جبهة النضال الوطني، تستند الى النظام المختلط بين النظامين النسبي والأكثري، وكيفية تقسيم الدوائر الانتخابية، بما يؤمن حسن التمثيل المسيحي ومراعاة مبدأ العيش المشترك.

وقال: هذه الامور تحتاج الى المزيد من الوقت والنقاش للتوصل الى نتيجة ايجابية، متوقعا اجراء الانتخابات في موعدها أو تأجيلها تقنيا الى نهاية الصيف. رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أعرب عن ارتياحه وسروره بالمساعي التوافقية التي يقوم بها الرئيسان سليمان وميقاتي للتوصل إلى قانون انتخابات يرضي الجميع ويؤمن صحة التمثيل من خلال اتصالتهما مع الرئيسين بري والسنيورة. ونقلت «النهار» عن جعجع التحذير من عواقب التورط العسكري في الأحداث السورية متسائلا عن التزام حزب الله بإعلان بعبدا وداعيا الى اتخاذ الإجراءات اللازمة وبالسرعة القصوى.

لكن وزير حزب الله محمد فنيش تحدث في هذا الوقت عن نوايا مبيتة لتعطيل الانتخابات، وقال: كانت كل حساباتهم مبنية على وجود قانون 1960، فقدمنا مشروعا بجعل لبنان دائرة واحدة ضمن التمثيل النسبي فرفضوا وتقدمت الحكومة بمشروع لبنان 13 دائرة مع النسبية فرفضوه ايضا، ولم يتقدموا بأي عرض جدي.

على الصعيد الأمني، استمر التوتر على الحدود الشمالية بين لبنان وسورية، في وقت تسارعت فيه الاتصالات الرسمية مع الجهات السورية بعد مقتل مواطنين من وادي خالد بالنيران السورية، إلى جانب عدد من الجرحى.

وقد طالب اهالي وادي خالد بنشر الجيش اللبناني على الحدود، قبل اتساع دائرة انتشار المسلحين الأمر الذي قد يؤول الى نزوح سكاني.

وكان الرئيس سليمان حض الجانب السوري على التوقف عن اطلاق النار باتجاه الاراضي اللبنانية، كما دعا رئيس الوزراء نجيب ميقاتي السوريين بدوره، الى اتخاذ الاجراءات المناسبة وطلب من وزير الخارجية عدنان منصور نقل الأمر إلى السلطات السورية.

وفي طرابلس مازالت احياء التبانة وبعل محسن ترزح تحت وطأة قنابل الليل. في غضون ذلك، نفذت هيئة التنسيق النقابية اضرابا ناجحا امس حيث ساد الاقفال الدوائر والمدارس الرسمية والخاصة وقد عمت المسيرات معظم المناطق اللبنانية، حيث رفع المعتصمون لافتات منددة بسياسة الحكومة وعدم وفائها بوعودها إحالة سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب لإقرارها. وقد رد رئيس الحكومة بالقول انه لن يقوم بدعسة ناقصة في موضوع السلسلة.

● بيروت ـ عمر حبنجر

هيئة التنسيق النقابية خلال اعتصامها في بيروت أمس (محمود الطويل)

جعجع مسرور بالتوقف وحزب الله يرى تعطيلاً للانتخابات

أكد استعداده للحوار مع الجميع لوضع ما يرونه من ضمانات للانتخابات

مرسي: أنا رئيس لكل المصريين
وأتشاور مع الجميع وأتحمل مسؤولية أي قرار

القاهرة ـ أ.ش.: أكد الرئيس المصري د.محمد مرسي أنه رئيس لكل المصريين، وقال: «الشعب المصري هو الذي يحكم مصر، أنا رئيس لكل المصريين وأتشاور مع الجميع وأتحمل مسؤولية أي قرار لأن ذلك مسؤولية دستورية».

وأشار د.مرسي ـ في حوار خاص مع قناة «المحور» الفضائية أجراه معه الإعلامي عمرو الليثي بثته القناة فجر أمس ـ إلى أن الهيئة المعاونة لرئيس الجمهورية ليست فقط الهيئة المعاونة له رسميا، وإنما هي أوسع من ذلك بكثير، وقال «عندما اتخذت قرار الدعوة للانتخابات البرلمانية تشاورت مع ما يزيد على 150 من المتخصصين في مجالات القانون والمجالات السياسية، كما قمت بالاتصال شخصيا مباشرة بأكثر من 30 شخصا من رجال السياسة والأحزاب والقانون والقضاء قبل أن يصدر هذا القرار».

وحول إعادة تشكيل الهيئة المعاونة لرئيس الجمهورية، ذكر د.مرسي أنه في حاجة إلى المزيد من المعاونين وأصحاب الرأي والرؤى في كل المجالات، خاصة في الفترة الحالية في جميع المجالات العلمية والتطبيقية لنقل التكنولوجيا إلى مصر لكي تصبح دولة متقدمة صناعيا إلى جانب كونها دولة زراعية أيضا.

وأوضح ان الهيئة المعاونة لرئيس الجمهورية ليست هيئة موازية للحكومة، مشيرا إلى ان الحكومة هي السلطة التنفيذية التابعة للرئيس وطبقا للدستور الجديد هناك صلاحيات ومهام لكل الأطراف.

وردا على سؤال: لماذا لا تطالب جماعة «الإخوان المسلمين» بإعادة تقنين أوضاعها، قال الرئيس د.مرسي ان ذلك الأمر مثار منذ مدة ويوجد قانون للجمعيات مقترح قدم لمجلس الشعب قبل أن يحل، والآن مقدم لمجلس الشورى، والإخوان أعلنوا في مناسبات عدة وبطرق مختلفة انهم سيعيدون ترتيب وإعادة هيكلة أوضاعهم طبقا لهذا القانون عندما يقر.

وردا على سؤال حول المظاهرات التي تطالب الرئيس بالرحيل، قال د.مرسي: «يجب أن نميز بين التعبير عن الرأي وبين إرادة الشعب، الذي قال كلمته واختار رئيسا له، وعندما يخرج رأي ويقول بذلك نحترمه كرأي»، مشيرا إلى أن هناك مسافة بعيدة بين «ارحل» كرأي و«ارحل» كموقف وشرعية من الأمة، ولا مجال للمقارنة بينهما. وأضاف: «أنا مثل كل إنسان أخطئ وأصيب ولا يوجد بشر لا يخطئ إلا الأنبياء، فأنا أخطئ وأصيب، وعندما أخطئ ويتبين لي الخطأ أتراجع عنه مباشرة»، وضرب مثالا بالإعلان الدستوري في 21 نوفمبر الماضي، الذي تم فهم مادتين فيه خطأ فتم إلغاؤهما، وعندما تمت دعوة الناخبين لانتخابات مجلس النواب، وتبين أنها تتواكب مع أعياد المسيحيين تم تغيير موعد الانتخابات البرلمانية، مؤكدا أنه لا يتردد في الاعتراف بخطئه عندما يتبين له الصواب.

وردا على سؤال بشأن العصيان المدني الذي تتم الدعوة إليه، قال الرئيس د.مرسي ان «العصيان المدني يجب أن يكون رغبة شعبية لتحقيق مطالب خاصة بالشعب، وليس حمل الأسلحة لإجبار الموظفين على ترك وظائفهم، أو إجبار أصحاب المحلات على غلقها، فمن يحملون السلاح ويمارسون العنف ويقطعون الطرق لا يمكن اعتبارهم في عصيان مدني، ويجب التعامل معهم بالقوة والقانون».

وتابع: «نحن في زمن حرية وعدالة اجتماعية ونخطو خطواتنا الأولى فيها، وأنا والمواطن وقع علينا ظلم سابق نحاول تغييره، وقد نهبت أموالنا ولم أكن أتصور أو يخطر ببالي أن الفساد ضخم إلى هذه الدرجة».

وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ بمدن قناة السويس، قال د.مرسي ان: «شهر الطوارئ الذي أعلنته في مدن القناة القريبة من قلبي وعقلي أكل ميتة، لأنه كان رأي أهل القناة، وحظر التجوال ليس ضد الناس، لكنه ضد الخارجين عن القانون لمصلحة الناس، وقد فعلت ذلك متألما وهو على وشك الانتهاء، وفوضت المحافظين لتخفيفه بعد أسبوع من فرضه وكان ذلك ضد من يخوفون شعب وأهل القناة».

وحول ما يتردد عن تعيين 12 ألف «إخواني» للسيطرة على مفاصل الدولة، قال د.مرسي: «هذا الكلام غير صحيح»، متسائلا: «كيف أعمل من دون إدارة قوية فاعلة في كل مكان بالدولة»، وقال ان «مفهوم السيطرة بمعنى القهر والظلم مرفوض، أما السيطرة بمفهوم الإدارة فهي مطلوبة».

وفيما يتعلق بما يتردد عن «أخونة وزارة الداخلية» وإقالة وزير الداخلية السابق اللواء أحمد جمال الدين، قال الرئيس د.محمد مرسي ان «وزارة الداخلية لها هيكل، لقد قمت بتغيير وزير الداخلية بشكل طبيعي، وليس لذلك علاقة بأي حدث بعينه، ومن الواجب حينما أرى أن هناك أحدا أنسب للظرف والمهمة وأقدر على العطاء أن أختاره».

وحول حوادث الاعتداء على المتظاهرين، أكد د.مرسي أنه لن يسمح بأن يضرب مصري واحد، ولا يمكن أن يكون قد أصدر أمرا بضرب المتظاهرين.

وتابع: «إذا كان الحديث عن بلطجية أو من يغلقون مجمع التحرير ومترو الأنفاق، ومن يحملون السلاح فهم يخالفون القانون ويطبق عليهم القانون، والنيابة العامة تتولى التحقيق معهم، وتقوم بإصدار القرار المناسب بحقهم».

ورفض د.مرسي وصف حكومة د.هشام قنديل بأنها فاشلة، معتبرا أن هناك ظروفا صعبة تعمل فيها هذه الحكومة، وأن هناك مجالات تحتاج إلى وقت كبير حتى يظهر النمو فيها، مثل الصناعة وغيرها من المجالات. وأضاف: «ان الحكومة تؤدي عملها ولكن لها ايجابيات وعليها ملاحظات»، مشيرا إلى أن أداء الحكومة في الملف الاقتصادي ليس ممتازا، ولكنه مقبول، أمامنا استحقاق انتخابي في أقل من أربعة أشهر وستكون هناك حكومة جديدة.

وحول مخاوف المعارضة من إجراء الانتخابات في ظل هذه الحكومة الحالية، ولماذا يرفض الرئيس تغييرها، أوضح د.مرسي أن اللجنة العليا للانتخابات هي المشرفة على الانتخابات، وهي تمنح مؤسسات خارجية وداخلية تصاريح متابعة الانتخابات، وقال: «أنا مستعد للحوار مع الجميع لوضع ما يرونه من ضمانات وأسس للعملية الانتخابية، داعيا الأحزاب والشخصيات السياسية لوضع الضمانات المطلوبة لضمان سلامة العملية الانتخابية».

الرئيس المصري د.محمد مرسي

أنا مثل كل إنسان أخطئ وأصيب ولا يوجد بشر لا يخطئ إلا الأنبياء

لبنانيات يرقصن أمام منزل بري للمطالبة بإقرار قانون يحمي النساء من العنف الأسري

العربية.نت: اجتمع عدد من السيدات اللبنانيات أمام منزل رئيس البرلمان نبيه بري، ورقصن لإيصال رسالتهن بضرورة إقرار قانون يحمي النساء من العنف الأسري. ويعود اختيار منزل رئيس البرلمان إلى كونه دعا في كلمته الافتتاحية للمجلس النيابي المنتخب عام 2009 إلى حماية المرأة من العنف وتعديل القوانين التمييزية والمجحفة بحقها.

وطالبت المشاركات في هذا التحرك، الذي لاقى إقبالا كبيرا، بإدراج مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري وجرائم الشرف على جدول أعمال اللجان في مجلس النواب اللبناني. وشرحت مديرة منظمة «كفى عنفا واستغلالا» زويا روحانا لقناة «العربية» أن «قانون حماية المرأة من العنف الأسري لا يقل أهمية عن قانون الانتخابات (الذي يشغل البرلمانيين حاليا)» مشددة على وجود نساء تقتل في ظل غياب أطر تحميهن.

واعتبرت إحدى المشاركات في التظاهرة أنه «عيب على الحكومة الحالية المؤلفة فقط من رجال أن تعارض هذا القانون»، في حين قالت مشاركة أخرى إنه «لم يعد مسموحا في القرن الواحد والعشرين أن تكون المرأة لاتزال تعامل على أنها إنسانة فئة ثانية، لا حقوق ولا كرامة لها».

لبنانيات يرقصن أمام منزل بري للمطالبة بإقرار يحمي النساء من العنف الأسري

نائب لبناني معارض لـ «الأنباء»: سليمان كسب جولة قانون الانتخابات ومعه المستقبلون

يرى نائب لبناني معارض ان الرئيس ميشال سليمان بإنزاله الحرم على مشروع اللقاء الأرثوذكسي كسب الجولة وأثبت انه رجل دولة ورئيس حقيقي لكل اللبنانيين وان في ذلك أفضل حماية للمسيحيين.

وفي دردشة مع «الأنباء» توقع النائب الذي رغب في عدم ذكر اسمه ان يقطف المستقلون المسيحيون وفي طليعتهم النائب بطرس حرب ثمار هذا الموقف السياسي، رغم تعرضهم للتخوين ممن استدرجوا الى القبول بمشروع القانون الذي يعيد لبنان الى ما قبل قيام الدولة اللبنانية. وأضاف يقول ان الرئيس السوري بشار الأسد أرسل مع النائب طلال أرسلان ووئام وهاب بطلب اقرار الأرثوذكسي في اللجان النيابية في أسرع وقت.

وفي تقدير النائب المعارض ان قيادات الثامن من آذار الداعمة للمشروع الأرثوذكسي تسعى لتطبيقه مع النسبية في الأقضية التي تتمثل بمقعدين بنائبين فقط، بهدف توفير اختراقات للمحسوبين عليها، وفي معلوماته ان النسبية يمكن ان تطيح بالرئيس فؤاد السنيورة في صيدا لمصلحة أسامة سعد، وهو ما يشكل هدفا بذاته لأحد المروجين لهذا القانون، وكذا الاحتمال بالنسبة للنائب الثاني في كل من قضاءي البترون وبشري.

وفي رأيه أيضا ان حزب الله يريد السيطرة أكثر على القرار اللبناني من خلال الانتخابات وقانونها ومصيرها، لكن طعن الرئيس سليمان في القانون المرفوض بعد اقراره، من شأنه العودة الى قانون الدوحة الساري المفعول الآن.

وقال ان الرئيس سليمان لا يمانع في التمديد التقني لمجلس النواب ريثما يتبلور القانون الانتخابي، أما اي تمديد آخر فمرفوض.

● بيروت ـ ناجي يونس

جبهة الإنقاذ ترفض حوار مرسي.. والبرادعي يحذر من الفوضى و«النور» يشارك في الانتخابات.. و«الإخوان»: الشعب سينتصر

عواصم ـ وكالات: اعلنت جبهة الانقاذ الوطني رفضها المشاركة في الحوار الذي دعا اليه الرئيس محمد مرسي لمناقشة ضمانات العملية الانتخابية بمقر رئاسة الجمهورية، معتبرة هذه الدعوة بعد تحديد موعد الانتخابات امرا غير مقبول.

وقال خالد داود، المتحدث الرسمي باسم الجبهة في تصريحات لوكالة انباء الاناضول صباح امس ان «الجبهة لن تشارك في الحوار دون اجندة واضحة او آليات تضمن الالتزام بنتائج الحوار، كما ان الدعوة جاءت بعد تحديد موعد الانتخابات البرلمانية، والذي لم يتم التشاور بشأنه مع جميع القوى السياسية.

ووصف داود قيام مرسي باتخاذ قرارات ثم الدعوة للحوار بأنه «أمر يزيد الوضع تعقيدا» مثلما حدث مع الاعلان الدستوري ويليه دعوة الناخبين للاستفتاء على الدستور، واخيرا اعلان الطوارئ في احداث بورسعيد ومدن القناة دون الرجوع للقوى السياسية.

وعلى صعيد متصل حذر د.محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، وعضو جبهة الانقاذ امس الاول من ان اجراء الانتخابات التشريعية في ابريل المقبل في مصر سيقود البلاد الى «الفوضى».

البرادعي الذي دعا السبت الماضي الى مقاطعة هذه الانتخابات التشريعية، تحدث عن «خديعة» في اجراء هذه الانتخابات متطرقا خصوصا الى عمليات التعذيب والخطف ونقص العدالة لاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري.

وقال في حديث لقناة «بي. بي.سي» العربية ان الاستمرار في هذه الظروف سيقود البلاد الى «الفوضى وزعزعة الاستقرار». في هذا الوقت أعلن حزب «النور» أنه سوف يشارك في الانتخابات النيابية، وأهاب بكافة الاتجاهات السياسية أن تحذو حذوه من أجل استكمال بناء المؤسسات السياسية.

وقال بسام الزرقا القيادي بحزب النور في مؤتمر صحافي امس، إن حالة السيولة الحالية إن استمرت قد تغرق البلاد في سيل من المشاكل واحدى الوسائل للخروج من الوضع المتأزم استكمال المؤسسات، لذا نحتاج إلى برلمان ومحليات، ومن خلال الدستور وضعت لنا خارطة طريق وعلينا أن نستكملها، حيث ان استكمال المؤسسات أحد وسائل علاج مشكلة الأمن وهي أحد عوامل حل المشكلة الاقتصادية.

وأوضح الزرقا، أن مشاركة النور مشروطة بوجود مناخ يضمن شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مؤكدا مطالبة النور يطالب بضمانات واضحة وكافية من أجل العملية الانتخابية، بأن تكون الوزارات اللصيقة بالعملية الانتخابية على الحياد وتلك التي يخضع لها إعلام الدولة، ووزارة التنمية المحلية.

وأوضح الزرقا، أنه لو كان تم الاستجابة السريعة لمبادرة النور خاصة في الحكومة لكانت الضمانات قد توافرت تلقائيا.

وقال «لا نريد الجهاز الاداري للدولة أن يكون معا أو ضد، وكذلك الأطقم القضائية لابد من وضع ضوابط لها وألا يكون الأمر انتقائيا بحيث يتم توجيه الأطقم الادارية توجيها ما، وتابع «نحتاج لقواعد بيانات، والدستور يمهد الطريق من أجل الشفافية في الحصول على المعلومات».

بدوره قال د.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة زعيم الأغلبية بمجلس الشورى«ان الارادة الشعبية ستنتصر، وستعلو على كل ما يخالفها، وستهزم جميع المحاولات الجارية لمنعها من الظهور والبيان».

وأضاف العريان في تدوينة له على حسابه بموقع (فيسبوك) الرهان على الوقيعة بين الجيش والشعب، أو الرهان على الشقاق بين التيارات الاسلامية، أو الرهان على وقف الانتخابات القادمة لمجلس النواب أو التهديد بالفوضى لمنعها وصرف الشعب عنها، الحديث غير المسؤول عن امتناع العالم عن مساعدة الشعب المصري والدولة المصرية الديموقراطية: كل ذلك لن يفلح إلا في أظهار حقيقة من يراهنون ويتحدثون ويكشف مواقفهم الحقيقية، وخبيئة نفوسهم أمام الشعب.

وتابع العريان: «إن الشعب يتمنى على الرئيس أن يكشف كل الحقائق، فإذا بالسياسيين والرموز تقدم الاجابة بدلا من الرئيس»، مضيفا: أن الايام المقبلة ستكشف المزيد على حد قوله.